الآداب

مجلة شهرية تعنى بشؤون الفكر

تصدر عن دار العلم للملايين - بيروت

ص.ب ١٠٨٥ - تلفون ٢٣/٠١

اصحاب الامتياز

منير البعلبكي ؛ سهيل ادريس ؛ بهيج عثمان

AL-ĀDĀB : Revue mensuelle culturelle
Beyrouth - Liban. B.P. 1085

المدير المسؤول : بهيج عثمان

رئيس التحرير : الدكتور سهيل ادريس

هيئة التحرير

(حسب الاحرف الهجائية)

احمد سليمان الأحمد	قدري حافظ طوقان
علي أدهم	عبد الله عبد الدائم
ذو النون ايوب	مارون عبود
خليل تقي الدين	ابراهيم العريض
جورج حنا	عبدالله العلايلي
شاكر خصباك	توفيق يوسف عواد
رئيف خوري	نبيه امين فارس
عبدالعزيز الدوري	شكري فيصل
قسطنطين زريق	نزار قباني
احمد زكي	صباح محيي الدين
نقولا زيادة	انور المعداوي
وداد سكاكيني	نازك الملائكة
فؤاد الشايب	عبد الحميد يونس

لم يزل موضوع المرأة مجالاً عاطفياً تتناوله الاقلام في كثير من الانفعال ، على اسلوب يبتعد عن هدوء الموضوعية وحكمة التجرد من الأهواء . فالمعتقدات الفردية والآراء الاجتماعية المتجمدة والعواطف توشك ان تجعل الموضوع شاقاً على الباحث ، فلا يأمن حين يتناوله من ان يقع في مزلق اجتماعيّ ، أو ان تلتهمه سورة عاطفية جارفة تتدخل فيها تيارات تجاربه الشعورية الخاصة ، وقد توقعه لفتة هنا والتواءة هناك في هاوية سياسية أو دينية. وما هذا إلا لأن موضوع المرأة لم يخرج بعد عن ان يكون موضوعاً اخلاقياً ، وكل موضوع اخلاقيّ لا بد ان يمسّ ، من جهاته المختلفة ، شتى نواحي الحياة السياسية والدينية والاجتماعية في المجتمع الانساني . ولا شيء أصعب على الباحث من معالجة قضايا الاخلاق ، لأن كل فرد في المجتمع يعد نفسه ، بمعزل عن ثقافته ، مصدر ثقة في هذه القضايا ، ومن ثم يتحول الموضوع الى حقل العواطف وتنتقل قضايا الاخلاق الى حيز الشعور. ولعل أبرز دليل على هذا التحول الخطر ما

المرأة بين الطرفين :
السلبيّة والأخلاق

بقلم نازك الملائكة

نراه من ان القانون الذي يحكم القضايا النسائية يستمدّ كثيراً من موادّه من العرف المحلي دونما نظر الى المنطق . والعرف ، لو دققنا ، قانونٌ غفلٌ يتألف من تراكم العادات والعواطف عبر العصور في بيئة ما ، وهو بهذه الصفة يخرج بالضرورة عن النطاق المفروض للقانون .

على ان المصاعب الاخلاقية ليست هي الوحيدة ، فثمة مصاعب اخرى تعترض السبيل ، منها ان اغلبية النساء في هذه البلاد لم تصل بعد الى مرتبة الوعي الثقافي الكامل الذي يتيح لها ان تدرك الواقع المرير الذي تتخبط فيه . والحق ان اللحظة التي يشعر الانسان فيها بانه مغبون هي لحظة حاسمة في تاريخ تطوره . على ان المرء لن يشعر بالظلم حتى يذوق بعض الحرية ، وفي قضايا الحرية يبقى الوسط نقطة قلقة لا سبيل الى ثباتها ، فالمرء ينزع الى ان ينال حريته كاملة وكأنه يقول : « لا نصف حرية ابداً ... إما الحرية كلها أو لا ... »

وثمة صعوبة اخرى يضعها في سبيل التطور جانب من المتعلمات ذوات الكبرياء والحساسية . فنحن هنا ازاء حالة نستطيع تسميتها « بالتغطية

السايكولوجية » وهي حالة شائعة مثالها تلك الفتاة التي تمنعها كبرياؤها من ان تعترف بانها تسلك وفق خطة ابيها أو اخيها ، فتروح توحي لنفسها بانها تتصرف وفق مبادىء شخصية . وكثيراً ما رأينا الحجاب يصبح مبدأ تدعو اليه فتاة حساسة تتهرب من مواجهة كبريائها المطعونة وكأنها تقول : «... ان كنا لا نستطيع تحقيق ما نرغب فيه ، فلنرغب فيما نستطيع تحقيقه . » وهذه في نظرنا أخطر حالة تتعرض لها المرأة ، فهي تفقدها قوة الكفاح وتطوي نفسها على جرح غائر .

اما العراقيل التي يبثها الرجل المعاصر نفسه فهي فيما يبدو لنا تنبع من اعتقاده ان تحرر المرأة سيسلبه جانباً من حريته هو ، ولعله يؤمن ايضاً بان قضية التحرر تهم النساء وحدهن لأن فوائدها ستقتصر عليهن ، ومن ثم فهو ، إن لم يعارض ، يتخذ موقفاً سلبياً . ولعله واضح ان هذه العقيدة بفرعيها تتضمن فصلاً قاطعاً لعالم الانسان يشطره الى شطرين : نساء ورجال ، ويجعل للحرية مدلولين ، مدلولاً نسائياً وآخر رجالياً . وقل فينا من يريد ان يلتفت الى ان عبودية المرأة لا بد ان تقابلها عبودية مساوية في حياة الرجل ، ما دام الرجل والمرأة يعيشان متعاونين في بيئة واحدة . والحق انه ليس معقولاً ولا منطقياً ان يعيش هذان الكائنان معاً ثم يكون احدهما حراً تمام الحرية والآخر مستعبداً تمام الاستعباد . وهذا لان عبودية هذه لابد ان تؤثر في حرية ذاك . ولا مفرّ من هذا .

— ٢ —

واول ما يهم هذا البحث ان يقرره ان تاريخ المرأة قد كان حتى هذه اللحظة تاريخاً سلبياً . ونحن لا نحتاج الى ان نذهب بعيداً لاثبات هذا ، فالأدلة ترقد حولنا وتكاد تختلط بالهواء الذي نتنفسه . وليس من داع الى ان نلجأ الى النصوص القانونية ، وإنما يكفي ان نلقي نظرة عابرة حولنا لنرى الى أي مدىً بلغت استهانة الذهن العام بالمرأة . والحق ان تاريخ العبودية الانسانية لا يشتمل على صفحة أشد سواداً من هذه الصفحة ، فنحن هنا ازاء حرمان تام من كل حق من حقوق الحياة . وقد فقدت المرأة تدريجياً كل ما تملك حتى قيمتها الانسانية . ويبدو هذا في اشياء تمرّ بنا في حياتنا اليومية دون ان نفطن الى دلالتها البعيدة منها . مثلاً الفرق في المرتبة بين صلة العمومة وصلة الخؤولة ، فالمجتمع يجنح الى اعتبار العم أقرب الى الانسان من الخال ، وفي هذا دلالة اكيدة على ان الأب يعتبر أهم من الأم على الرغم من ان قيمتها الوراثية متساوية تمام التساوي . ومن هذه المظاهر التي يمكن ان نستخلص منها استهانة المجتمع بالمرأة ان السيدة المتزوجة ما زالت تعتبر أهم من الفتاة الآنسة ، فهي تتمتع بمزايا كثيرة وتنال احترام الناس . أفلا يدل هذا على ان قيمة المرأة في عرف المجتمع ليست بشخصيتها وثقافتها وسلوكها وإنما تأتيها هبة من زوجها ؟ وهذا ينزل بها الى مستوى السلبية ويقتل طموحها ، فاذا كانت الشخصية تكتسب بمجرد الزواج فلا عجب في ان يصبح العمل الوحيد الذي تسعى اليه هذه المسكينة هو الزواج ، والمرأة وفق هذا الرأي العجيب ليست أكثر من مرآة تعكس مجد غيرها .

أما من الوجهة الاقتصادية فالرجل المعاصر عندما يشكو من انه يعول المرأة ، إنما يؤكد ضآلة قيمتها في نظره . لان هذه الشكوى تتضمن معنى غريباً ، لو تأملنا ، وهو ان عمل المرأة من ولادة وارضاع وتربية وخياطة وكنس وغسل وطبخ وكيّ وغير ذلك ، يبدو الرجل وكأنه لا يستأهل قيمة اقتصادية تعادل قيمة عمله هو في المعمل والحانوت والبرلمان . وهو يتغافل عن ان هذا التوزيع في العمل لا بد ان يستتبع توزيعاً في المال ، فاذا كانت المرأة قد اخذت على عاتقها ان تقبع في المنزل وتنجز هذه الأعمال الشاقة بينما يخرج الرجل ليكتسب المال للاسرة ، فان هذا لابد ان يفترض حقاً مساوياً للمرأة في هذا المال الذي يكسبه الرجل ، على الا يستتبع هذا مناً من الرجل من اي نوع ، باعتبار ان المرأة لو أرادت ان تؤدي هذه الأعمال نفسها خارج منزلها لنالت عليها اجراً . وهذا ما نسيه الرجل تمام النسيان حتى اصبح يحسب انه يتكرم بالمال على مخلوقات عاجزة لا عمل لها . وما يهمنا في هذا هو ان نستخلص الحقيقة الاخلاقية وهي ان عمل المرأة المعقد يبدو للرجل بلا قيمة . وهذا أعجب العجب .

وهناك جهة ثالثة نستطيع ان نستفيد منها في ادراك تفاهة المرأة في مجتمعاتنا . تلك هي جهة اللغة العربية ، فان أبسط دراسة اجتماعية للألفاظ والقواعد تدلنا دلالة موضحة على ان هذه اللغة لغة قوم يستهينون بالمرأة . فالتقديم في النحو هو دائماً للمذكر على المؤنث . والتغليب يذهب في هذا مذهباً يحتم تغليب مذكر واحد على أي عدد من الاناث ولو بلغ الملايين ، والضمائر المفردة تستعمل في سخاء للتعبير عن جماعة الاناث في

عدد خاص بالقصة

تستهل « الآداب » سنتها الثانية في مطلع عام ١٩٥٤ ، اي في آخر الشهر القادم ، بعدد ممتاز خاص بالقصة يحرره كبار كتّاب القصة والجيل الجديد من الأدباء الواعين في مختلف البلاد العربية . وسيضم هذا العدد الممتاز أقاصيص ومسرحيات عربية وأجنبية ودراسات ضافية عن فن القصة في الشرق والغرب ومجموعة من القصائد الشعرية القصصية ، كما أنه سيحتوي على النص الكامل لتعريب مسرحية « العادلون » للكاتب الفرنسي الكبير ألبير كامو ، وهي المسرحية التي تُعدّ قمة من قمم الأدب الغربي المعاصر . وستنشر في هذا العدد أيضاً نتائج مسابقة القصة .

عدد « الآداب » القصصي : سجل حافل لأحدث النتاج القصصي في الشرق والغرب .

احجز نسختك في مكتبتك منذ الآن

١٠٠ صفحة بالسعر المعتاد

بعض النصوص المشهورة . ومما يلفت النظر في اللغة كلمات مثل (الأمّية) ومعناها الجهل بالقراءة والكتابة، وقد نسبت الى (الأمّ) . اما قولهم (شاعر فحل) فهو ينم عن قيمة (الفحولة) ويتضمن ايضاً الاستهانة بالانوثة ، والى هذه الاستهانة ترتكز كلمة (فحل) في قوتها . ونظن هذه الامثلة تكفي ونرجو ان يتاح لنا التفرغ لافراد بحث حول هذا الموضوع في فرصة اخرى .

هذه الاستهانة بقيمة المرأة وعملها قد استتبعت حرمانها من الملكية الخاصة . ولسنا نقصد ان نتحدث الآن في الملكية الاقتصادية ، فلعلها قد حُرمت من الملكية في جهات اخرى أهم . هناك الوقت مثلاً . فماذا تمتلك المرأة من هذه الثروة التي يبقى المفروض ان ابناء آدم يستوون في نصيبهم منها ؟ لا شيء في الواقع . فقد أُلقيت على المرأة اعمال فادحة تستغرق العمر كله ، بينما انصرف الرجل الى القراءة والبحث والفن والتأمل العقلي والتخصص في العلوم او حتى الى العبادة المسرفة التي هي ايضاً مظهر من مظاهر الشخصية في انسان مخيّر . والعجيب ان اغلب الناس يعتقدون ان اعمال المنزل امرٌ قضته الطبيعة على المرأة ، وكأنها جهزتها بمؤهلات في هذه الجهة وجعلت في جسمها اعضاء خاصة تهيئها لاحسان الطبخ والخياطة وغسل الملابس ومسح البلاط . ونحن نسمعهم يتحدثون كثيراً عن عُمل المرأة الطبيعيّ ، ويدهشنا انهم يقصدون هذه الاعمال التي لا يمكن ان تنكر مواهب الرجال فيها ، فكم فيهم من طباخ وخياط وكنّاس .

على ان الحرمان من المال والوقت اقلّ غرابة من حرمان آخر يصبّ على المرأة ، ذلك هو حرمانها من ان تملك اسماً خاصاً كما يملك الرجل . فالمرأة تتبع اباها في اسمها ما دامت آنسة ، ثم تفقد هذا الاسم عندما تتزوج وتدعى باسم زوجها . فاذا طلقها هذا الزوج لسبب من الاسباب الكثيرة التي يصح الطلاق من اجلها عادت الى اسم ابيها . ثم يتاح لها زواج ثان كما يحدث احياناً فيتغير اسمها للمرة الرابعة . وهذا إن لم يكن محزناً فهو مضحك . وان من حق هذه المخلوقة ان يكون لها اسم ثابت فتتبع اسم ابيها كما يصنع الرجل . والاسم الثابت يشبه ان يكون اعتزازاً من الانسان بماضيه وعمله ، فلا بد ان يكون الاصل في حرمان المرأة من الاسم حرمانها من حق بناء ماضٍ تكسبه بالعمل الشريف .

اما الحرمان من الأولاد الذين يحق للأب ان ينتزعهم فور بلوغهم سناً يستطيعون فيها الاستغناء عن حضانة الأم فهو في نظرنا أقسى أنواع الحرمان واكثرها بعداً عن المنطق .

ولا بد لنا ، ما دمنا نقرر بعض جوانب الغبن في حياة المرأة ، ان نشير إلى الالزامات الأخلاقية التي قيّدت بها دون الرجل . فمن دراسة عاداتنا الاجتماعية نستطيع ان نستخلص

— تتمة المنشور على الصفحة ٦٦ —

المرأة بين الطرفين

— تتمة المنشور على الصفحة ٣ —

ان للأخلاق مدلولات نسائية خاصة تختلف عن مدلولاتها الرجالية . هناك مثلا صفة (الكرم) التي ينبل الرجل بها ويرتفع ، فهي حين تصل إلى المرأة تصبح خلة مذمومة . وانما المستحسن عندنا ان تكون المرأة (بخيلة) ومن هذا قول الطغرائي في مدح جماعة :

ألجودُ والاقدام في فتيانهم والبخلُ في الفتيات والاشفاقُ

وقد يكون الأصل في هذا الاعتبار ما أشرنا اليه من ان الرجل يعتبر المال ماله وليس من حق المرأة ان تجود به . وهذا يعيدنا حيث كنا .

وهناك حالة ثانية يتضح فيها الفرق في الاعتبارات الأخلاقية بين المرأة والرجل . وهي حالة الحداد . فعندما يموت ميّت تلزم ابنتهُ وأخته وامه بحداد صارم يتضمن ملازمة البيت ملازمة تامة ، ولبس ثياب سود كاملة ، بينما يترك احو المتوفى وابنه وابوه أحراراً فما ينتهي مجلس الحداد حتى يخرجوا بحثاً عن السلوان وهم مخيرون حتى في لبس ربطة العنق السوداء . والمعنى الأخلاقيّ في هذا التفريق واضح . فالمقصود ان تلازم المرأة منزلها اطول مدة ممكنة وان تقتصد في شراء الملابس حيث يكفي للحداد ثوب واحد اسود لا داعي لتغييره .

— ٣ —

اما الجهة الاخلاقية من حياة المرأة فهي تحتاج منا الى وقفة اطول ، فالحرمان هنا لا بد ان يكون الاصل في كل حرمان آخر انزل بها ، وكأن هذه الجهة هي الجهة النظرية في الموضوع واساس الخطأ في الامر ان القانون الاخلاقي النافذ في سلوك المرأة يفقد الشرط الاساسي في كل قانون اخلاقي ، ذلك الشرط الذي يجعل من الممكن ان نحكم على انسان بالفضيلة وعلى آخر بالرذيلة . والحقيقة اننا نستطيع ان نجد بعد قليل من التأمل الصافي ، انه لا معنى لأي قانون خلقي لا يقدم للمرء حرية كاملة على مخالفته ، وذلك لأن كل قانون اخلاقي انما يكتسب قوته من افتراض حرية الناس في اتباعه او مخالفته . ومن هذه الحرية وحدها تنبع اخلاق الناس ، وهي التي تجعل الخلق قابلاً لأن نحكم عليه بالثواب او الادانة . وهذا يتضمن ان نقول انه لو احتوى كل قانون اخلاقي على وسائل للتنكيل بمن يخالفه لفقدت الاخلاق قيمتها واصبحت معنى قهرياً لا فضيلة فيه .

ولكي نوضح معنى رأينا هذا ، نمثل بحالة انسان يصدّق لأن الكذب يعرضه لموت اكيد . فمثل هذا الانسان لا يمكن ان يعدّ صدوقاً لأن الصدق كان ضرورة لا محيد عنها . وتلك حالة يفقد فيها الصدق فضيلته . وانما يمتدح الصدق حين يكون المرء مخيراً بين ان يكذب او يصدق دون أن تحتم عليه الضرورة حالة معينة . اذكر انني سمعت رجلاً يتحدث مرة في اشمئزاز عن اولئك الذين يأكلون السمك دون ان يتذكروا كيف تتلوى السمكة وهي تذبح على الشاطيء ، قائلاً ان هذه الصورة تجعله يمتنع عن اكل السمك . وقد صدف ان كانت للرجل اخت ساذجة فاندفعت وقالت له : « ولكنك لا تطيق لحم السمك. لقد كنت تكرهه وانت منذ صغرك . » فما كاد يسمع هذه العبارة البسيطة حتى انزعج واشهر اخته في محضر الضيوف . وليس السبب لو تأملنا الا ان هذه العبارة جعلت فضيلته تظهر بمظهر الضرورة ، فما كادت تعلن انه يكره لحم السمك حتى فقد فخره بالامتناع عن اكله ثواب الاختيار ، وانتقل الى مرحلة الالزام .

والواقع اننا نستطيع ان نستخلص قانوناً صغيراً نصه انه كلما كان الخلق الانساني الزامياً قلّ ميل المجتمع الى اعتباره فضيلة . وكأن الفضيلة تصرخ بنا انها لا تستحق الامتداح الا اذا كان صاحبها مخيّراً . فلا اخلاق مع القيود اطلاقاً ، ولكي نستطيع ان نفترض وجود الخلق ، لا بد لنا ان نفترض اولاً حرية كاملة في السلوك وبالتالي فان من لم يستطع ارتكاب الشر لم يستطع ادعاء الخير .

ولو نظرنا وفق هذا الرأي الى حالة المرأة لانتهينا حتما الى انها لم تصل بعد الى المرتبة التي نستطيع معها ان نطبق عليها قانوناً اخلاقياً من اي نوع . فهي اليوم مقيدة تقييداً يردها الى حالة من السلبية تجعلها مجردة من اي نوع من انواع الخلق . او انها ممنوعة بالقوة من ان تكون لها اخلاق معينة نستطيع ان نحكم عليها . انها ليست خيّرة لأن خيرها الزامي ، وهي ليست شريرة لأن ما ترتكبه من شر ليس الا نتيجة لما سنسميه (استهواء القيد) ونقصد به ذلك الاغراء القوي الذي تملكه الممنوعات ، ففي كل قيد استهواء خطر يدعو الانسان المقيّد الى ان يكسره ويخرج عليه . وليس لنوع القيد تأثير يذكر في موقف المقيّد فكل قيد يستهوي حتى اذا كان مفيداً .

واغلب الظن ان سبب الاستهواء في حالة التقييد الاخلاقي ان في كل تقييد اتهاماً ضمنياً بسوء الخلق يستدعي الضبط والمراقبة. وكأن كل قيد تهمة بامكانية الشرّ. ولعلنا قد لاحظنا جميعاً ان الابرياء الذين يتهمون بسوء الخلق ينتهون غالباً الى ان يسوء خلقهم. وتعليل هذا ان البراءة تتألم من الاتهام الى درجة تولد فيها ميلاً غامضاً الى تحقيق هـذا الاتهام. ولعلنا انما نتمسك بالاخلاق لاننا نحسّ بعذوبة الشعور بالبراءة والنقاء، فماذا يحدث لنا حين نتهم زوراً بما لم نرتكب؟ الأرجح اننا نتعرض اذ ذاك الى ما حدث لتلك الفتاة التي اتهمت وهي طفلة بسرقة عقد ذهبي وعوقبت عقاباً قاسياً دون ان تستطيع اثبات براءتها. فلما كبرت وجدت نفسها منساقة الى السرقة على الرغم من انها لا تحتاج الى المسروقات. ولعلها كانت تفلسف موقفها في اعماق نفسها قائلة: «انهم يعتبرونني لصّة على كل حال.. فمم اخاف؟ ولم لا اتمتع بالمسروقات على الاقل؟» وهـذا منطق البراءة المظلومة.

على ان للتقييد ضرراً آخر ينشأ عن ان الخلق المقيد محكوم عليه بالضرورة ان يفقد ثوابه النفسي ومن ثم غايته. فالتقييد يفقد الانسان لذة الشعور بالقدرة على الاختيار والسيطرة على مصيره الاخلاقيّ، بينما يصحب الشعور بالحرية احساس بفيض من القوة يتدفق من اعماق النفس ويدفع الانسان الى التخلق. ونحن نستطيع ان نصوغ قانوناً خلقياً مؤداه انه بمقدار الاحساس بالاختيار، يكون الثواب النفسي على العمل. فهذا الاحساس هو المفتاح السحري للقضية. ومثال هذا ان نقارن بين حالة محسن يتطوع بمائة دينار للمحتاجين مدفوعاً بعطفه عليهم وحبه للخير، وحالة رجل آخر وجد نفسه في حفلة خيرية تطوع فيها اصدقاؤه كل بمائة دينار فاضطر بدافع الخجل الى ان يشاركهم الاحسان. ففي حالة المحسن الاول ينتهي الامر الى السعادة والرضا النفسي، أما المحسن المضطر فيخرج ساخطاً ولعله يقسم الاّ يحضر حفلات خيرية في المستقبل. وهذه حالة لم يعد فيها المحسن فاضلاً، وهي حالة المرأة التي يفقد خيرها حريته ويصبح اجبارياً. ولهذا يستحيل ان تحسّ المرأة بالمشاعر الكريمة التي يحسّ بها رجل فاضل لايمنعه مانع من ان يكون شريراً وإنما يجد في الخير ملاذاً عذباً لنفسه الطيبة المتدفقة. وهكذا يصبح على المرأة ان تحتمل الخير دون ثواب نفسي، وهذا أشق ما يمكن.

— ٤ —

هذا كله ينتهي بنا الى ادراك السبب في ان المرأة قد بقيت طيلة هذه العصور في حالة من السلبية الكاملة التي تجعل كل حكم اخلاقي عليها غير ممكن. فقد انتهى بها القسر والالزام الى ان تكون حياتها سلسلة طويلة من الامتناعات عن السلوك فلم تتصف باية اخلاق ايجابية. وقد ادى بها احتفاظها بطاقتهـا النفسية الخصبة في اعمـاق نفسها الى ان تستعيض عن السلوك بقناع خارجي، المقصود منه ان يكون درعاً واقياً يحمي هـذه الاعماق المشلولة من ان تلوح كسيرة سلبية لا كيان لها. وعلى هذا القناع انصبت الاحكام الخلقية.

والحق ان أغلب الاحكام قد دأبت على تنـاول النتائج بمعزل عن الاسباب فدرست سلوك المرأة بمعزل عن الالزامات الفادحة التي تقيدها، وبحثت عن الاخلاق في حياة مخلوقة لاحرية لها من اي نوع، وتطلبت الشخصية حيث لا توجـد ارادة، والتمست حاضراً حيث لا يوجد ماضٍ ولا تاريخ. وهذا قد كان موقف طائفة كبيرة من الفلاسفة والادباء والمفكرين وهو موقف غير علمي تنقصه الرصانة والاتزان. فلا اخلاق من دون حرية كاملة في السلوك، ولا شخصية من دون اخـلاق رصينة تدرك ذاتها، ولا انتاج في اي حقل من دون شخصية كامـلة العمق واسعة الجوانب نفاذة تدرك ما تريد. وهذا لان الحرية هي التي تنتج الاخلاق، والاخلاق هي التي تنتج الشخصيـة، والشخصية هي التي تنتج الفن والفكر والانسانية.

والحقيقة ان سلوك المرأة في مثل هذه الظروف لا يمكن ان يكون على غير ما نراه اليوم في الطبقات الجاهـلة، فهي لا تزيد على ان تكيف نفسها للحياة في مثل هذا المحيط القاسي الذي لا يحميها وانما يعاملها في قسوة شديدة. وفي ظل هـذا الضغط المستهين اضطرت المرأة الى ان تتخلى عن فضائل الحرية جميعاً، لانها ادركت بفطرتها ان الخير الذي يهب نفسه ليس إلا ترفاً يلذ للأحرار من الناس. اما المستعبدون فان التخلـق يسلبهم آخر ما يمكن ان يحلموا به من حق في الحياة. وهكذا اضطرت المرأة الى التخلي عن كثير من الترف الاخلاقي الذي يجمّل الحياة ويمنحها الخصوبة والامتداد والعمق.

وقد كانت متعة (الصداقة) اول ما فقدت المرأة من هذه المظاهر الاخلاقية المترفة. فالمرأة لا تقدر اليوم على الصداقة، وقد افقدتها الالزامات الاخلاقية المتعسفة هذه المتعة الانسانية العذبة التي يزداد استمتاع الانسان بها كلما اتسع فهمه وتركزت شخصيته الاجتماعية وثقافته. ذلك ان الصداقة تقتضي قبـل كل شيء «الحرية» في منح المودة. انها فيض في شخصية الانسان

يجعله يطفح حتى يغمر انساناً آخر . وهي في هذا كالكرم تماماً فكما ان الكريم يبذل ماله ارضاءً لدافع لا يقاوم في اعماق نفسه ، كذلك يبذل الانسان الكامل الشخصية حبه لصديق او اصدقاء . والمرأة تشعر بانها لا تملك شيئاً تفيض به على الآخرين لأنها لا تملك الحرية ولا الثقة بالنفس وهي بخيلة بالمودة ، شحيحة باللطف لأن رصيدها من الشخصية ضيق محدود تعيش منه عيش الكفاف ، فماذا تستطيع ان تمنحه للاصدقاء ؟ لا شيء . وهي في حالتها هذه اشبه ببركة ضحلة لا تستطيع ان تطفح . وان على اية بركة ان تكون نهراً عظيما لكي تستطيع ان تغمر الوديان .

هذا الرأي يجعل الصداقة بذلاً نفسياً يستكمل الانسان به شخصيته ويتم شعوره بالحرية . والمرة في ضعفها وقلة ملكيتها تحرص على القليل الذي تملكه حرص البخيل ، وهذا ايضاً سبب ما نراه فيها من بخل ملحوظ في كل جهة من جهات حياتها . فهي تخشى الانفاق وكأن فيه منبع خطر يتهدد مستقبلها . وهذا موقف طبيعي يتخذه المستضعفون المسلوبو الحقوق عادة . انه رد فعل دفاعي تلتزمه عند عدم القدرة ازاء القوى المحيطة بها . ولو راجعنا التاريخ الانساني لوجدنا امثلة كثيرة لهذه الاساليب الدفاعية في الطوائف الصغيرة المضطهدة التي عاشت في بيئات قاسية ، فقلما انتهى الامر الى غير البخل والانانية والضعف والحقد والحسد وغير ذلك مما يشكو المفكرون وجوده في المرأة . وعلى هذا التحليل نستطيع ان نقول ان كل خلق انساني رديء ، ينشأ عن شعور بالوحدة وفقدان الحماية الاجتماعية .

ولعل القدرة على الصداقة ليست اعظم ما فقدت المرأة طيلة عصورها السلبية ، فمن بين المزايا التي خسرتها شيء آخر اهم هو الشخصية الاصيلة المتفردة ، التي تتميز عن سواها بالفروق الفردية . ولقد بات فقدان المرأة لهذا التميّز الفردي امراً مشهّراً يشكو منه المفكرون شكوى متصلة لا تخلو من المرارة . ولعلنا قد سمعنا جميعاً بذلك الحكم المشهور : « اني اعرف رجالاً كثيرين ولكني لا اعرف إلا امرأة واحدة . » وهو نص على الفكرة الشائعة حول تشابه النساء وكونهن نسخاً متعددة من شخصية واحدة . وهذا قريب من الحقيقة للسبب عينه ، فمن دون حرية في السلوك لا بد ان يصبح الناس متشابهين ، لان الحرية هي التي تطلق المواهب والامكانيات والقوى من عقالها في اعماق النفس . وليست الشخصية إلا محصلة هذه الاشياء بمجموعها ، ولا تتكون الفروق الفردية الخلقية بين الناس إلا إذا انطلقت هذه القوى واتجهت . اما الغرائز والعادات الفطرية فهي عينها في الناس كلهم ، ولا شك في ان كل امرأة تشبه كل امرأة اخرى فيها . وقد قلنا ان المرأة لم تبدأ بعد بالسلوك لاننا حكمنا عليها بالسلبية ، ومن ثم فماوجه انتظارنا فروقاً خلقية بين النساء ؟ ووفق اي قانون نطلب إلى المرأة المستعبدة الجاهلة ان تملك آراء وأصالة وشخصية ؟ والحق اننا إذا اطّرحنا السلوك الخلقي من حياتنا الانسانية لم يبق منا إلا ما هو متشابه فينا جميعاً من غرائز وعوامل طبيعية وصفات فطرية وغير ذلك مما تملكه المرأة كما يملكه الرجل .

وقد استتبع فقدان الشخصية مظاهر سلبية اخرى منها ضعف الشعور بالمسؤولية الادبية خارج الحدود الفردية الضيقة . فما المسؤولية ، لو فكرنا ، إلا شعور بقوة فائضة تجعلنا نحسّ ان في طاقتنا ان نساعد الآخرين ونسيطر على ظروفهم ونحميهم . والمرأة لا تشعر بهذه القوة لانها قد كانت دائماً محميّة يكفيها اخوها وابوها شر الحيرة ومتاعب العزم والارادة ، فهما يقرران لها كل شيء ، وقد مضى امرها على هذا قروناً حتى لم يعد في وسعها ان تبت في شيء واصبحت تشك في قدرتها .

واغلب الظن ان هذا العجز عن الشعور بالمسؤولية هو العامل الرئيسي في ان النساء يتكلمن في سرعة تفوق سرعة كلام الرجل ، حتى دلت احصائية اميركية على ان عدد الكلمات التي ينطق بها رجل في دقيقة اقل من نصف عدد الكلمات التي تنطق بها امرأة . فالرجل يتكلم في بطء لأنه يحتاج الى ان يزن كلماته قبل ان ينطق بها ، وهو يدرك ان العبارات الطائشة قد تؤدي الى نكبات احياناً ، ولذلك يسوقه احساسه بالمسؤولية الى التأني في الكلام . اما المرأة فتكاد الالفاظ تفقد في كلامها معانيها لانعدام شعورها بالمسؤولية . والحق انه كلما كان المضمون الذي يحاول الانسان نقله بالالفاظ الى الآخرين اعمق وادق ، زادت حاجته الى التأني في صياغة العبارات . ومعنى هذا ان للشخصية تأثيراً مباشراً في سرعة التكلم .

وسنكتفي بهذه الامثلة على الاثر العملي للتقييد في حياة المرأة ، ونرجو ان نكون اوضحنا وجهة نظرنا حين نعتبر المرأة لم تبلغ بعد مرتبة يحق لنا فيها ان نصدر عليها احكاماً اخلاقية فلا اخلاق يملكها من لا حرية له . **وعلى هذا أفلم يحن لهذه الملايين من النساء ان تقف وتطلب الى المجتمع ان يمنحها الحق في تكوين أخلاق ؟**

— ٥ —

بعد هذا الاستعراض السريع لمختلف المشاكل في موضوع المرأة يقومَ امامنا سؤال خطير ينصب عليه اشد الاهتمام اليوم. السؤال عما ينبغي للمرأة ان تصنع الآن ازاء الحالة ، أتقبع في منزلها وتنتظر حتى تتحول في بطء شديد من مرتبة السلبية الى مرتبة الاخلاق لتنزل بعد ذلك الى الحياة العامة ؟.. ام تبدأ بالعمل حالاً فتنال حق التمثيل البرلماني لتطالب بحقوقها بنفسها تمثلها نخبة من المثقفات ذوات الاستقلال الاقتصادي والعاطفي ؟ وبذلك تضمن لنفسها انتقالاً اسرع الى المرتبة الفعّالة ؟ اننـــا نجنح الى الاخـــذ بالرأي الثاني لاسباب مختلفة احدها ان حق التمثيل النيابي امر لا علاقة له بالثقافة، فان مليونين ونصفاً من نساء العراق يملكن الحق في ان يكون لهن صوت في مجلس يمثل شعبا ديمقراطيا . هذا فضلاً عن ان النزول الى ميدان الحيـاة سيكون دواء فعالاً في مداواة السلبية التي قسرت عليها المرأة ، وهي سلبية تنتقل عدواها بالضرورة الى الرجل **ومن المؤكد ان كل امرأة مستعبدة في العراق يقابلها حتماً رجل مستعبد .**

اما الاعتراضات التي يصيح بها المترددون من الناس ،فلعل اقواها حدّة الاحتجاج بان المرأة لا تملك ملـكات عقلية ، لأن التفكير يلوح وكأنه خاصة رجالية . ولسنا نريد ان نرد عـلى هذا الاعتراض بتعداد الاسماء النسوية التي ظهرت في مختلف حقول الفكر ، لأن قليلًا من المنطق ، وشيئاً من العلم بقوانين الوراثة يضع في ايدينا ادلة من نوع اقوى . فليس من المنطقي ان تكون المرأة مصدر الحياة الاول دون ان تملك مواهب وخصائص عقلية تورثها الاجيالَ التي تخلقها . وان من المستحيل ان نوفق بين حقائق علم الوراثة وهذا الحكم الجارف الذي لا يستند الى اساس علمي ، فالطبيعة احكم من ان تقصر القدرة على ايراث المواهب العقلية على الذكور حذراً من ان يجيء نصف المواليد الى هذه الحياة بلا مواهب عقلية . وهـذا لأن الأجنة تكتسب خصائصها العقلية والنفسية من كلا الأبوين على غير تعيين ،فماذا يحدث لو اخطأ جنين ذكر فورث خصائص امه العقلية ؟ وكيف تسلك الطبيعة في حالة تصرّ فيها مولودة انثى على ان ترث خصائص ابيها؟ هذه حالة غير مقبولة لانها تترك الوراثة للمصادفات.

ومن الاعتراضات الشائعة شيوعاً عظيماً اليوم قولهم ان سعادة المجتمع تقتضي تقسيم العمل فيه،وقد قسّم العمل وخصّت المرأة باعمال المنزل ، بحيث اذا أرادت المرأة ان تخرج الى الحياة لتنال حقوقها تعرضت الاسرة الى الانهيار . وهذا الاعتراض الغريب يتغافل عن الغرض الاول الذي بنيت من اجله المجتمعات وينسى ما هو مفروض في المجتمع ، الصالح . فما هذا المجتمع ؟ ولماذا اختار افراده ان يضحي كلٌ منهم بجانب من حريته ليعيش فيه ؟ الجواب انه إنما قام لتهيئة الحدّ الأعلى الممكن الذي يكفل للأفراد ان يعيشوا مـلء مجالاتهم النفسية ، ويستغلوا أقصى ما ركبته الطبيعة في اعماقهم من مؤهلات روحية وعقلية .

وعلى هذا ، فما عذر مجتمع يضحي بنصف افراده بدعوى المحافظة على راحة النصف الثاني ؟ انها حالة عجيبة لا يتقبلهـا علم الاجتماع من الوجهة النظرية . لأن المعنى الكامن وراء هذه التضحية يدل على اننا قد خططنا المقاييس قبل وجود الانسان الذي تستمد منه هذه المقاييس ، وسنّـا الخطط للمجتمع دون ان تستند الى حاجاتنا وامكانياتنـــا . وهكذا وصلت المرأة متأخرة إلى المجتمع ، فيما يلوح ، فلم يزد الذين سنوا القوانين على الانحناء في ادب جمّ قائلين : « يا سيدتي . يؤسفنا اننا قسمنا العمل قبل حضورك . وقد خصصناك بالكنس والرش والطبخ والخياطة . » وهذا مثل ان يقول الاسكافيّ لزبونه : « يا سيدي لقد صنعت لك الحـذاء قبل ان اقيس قدميك ، ولا عليك اذا دميت قدماك . » ولسنا ندري ان كان قد آن للانسانية ان توسّع حذاءها الضّيق .

أما الاعتراض بان الرجل نفسه لم ينجح في الحياة العامة ومن ثم فان هذا يستتبع الفرض بان المرأة لن تستطيع هي الاخرى ان تنجح ، فهو فرض يتضمن الاعتقاد الشائع بان طاقة المرأة مشابهة لطاقة الرجل . وهذا ليس ثابتـاً . فنحن إذا سلـّمنا بالفوارق الجنسية بين المرأة والرجل كان لا بد لنا ان ننتظر اختلافاً نوعياً بين مواهب الجنسين . ولا شك في ان التفكير النسويّ سيكون وجهة نظر جديدة بالنسبة الى التفكير الانساني. **والحق اننا نستطيع ان نقول ان مجال المرأة أشبه بمناطق في العقل البشري لم تكتشف بعد ولم تستغل . انها قارة كامـلة جديدة لا نظن كشفاً آخر سيعادلها ، فلا شيء أروع ولا أوسع ولا أعمق من الطاقة التي ركبتها الطبيعة في الانسان . فليكن هذا الانسان قانوننا الأعظم الذي نقيس وفقه عدالة قوانيننا ونظمنا .** *

نازك الملائكة بغداد

(*) محاضرة القيت في قاعة الاتحاد النسائي العراقي خلال اسبوع المطالبة بحقوق المرأة السياسية .